

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: انخفاض مساحات الأبنية المرخصة في المملكة بنسبة 8.7% خلال شهر كانون الثاني من عام 2024

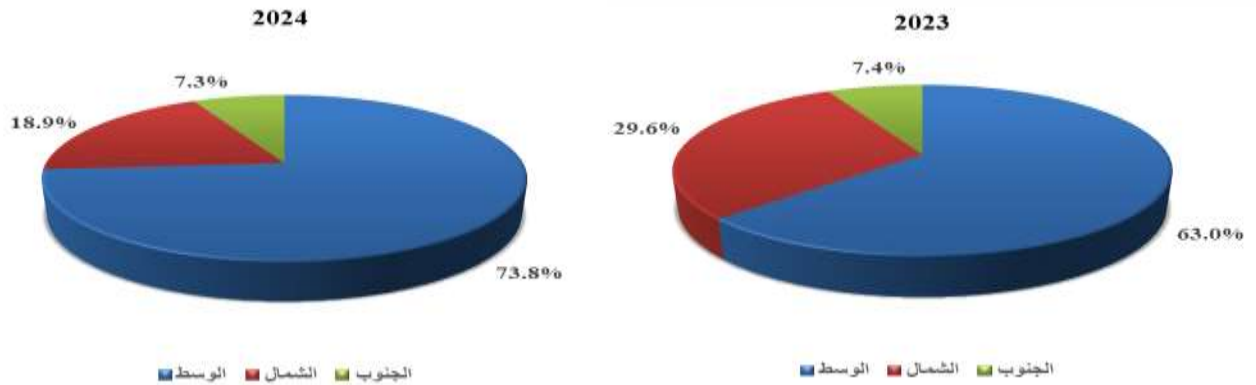
أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة، حيث بلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في شهر كانون الثاني من عام 2024 ما مساحته 718 ألف م²، مقارنة مع 786 ألف م² لنفس الشهر من عام 2023، بانخفاض نسبته 8.7%. كما بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 1,818 رخصة خلال شهر كانون الثاني 2024، مقارنة مع 2,126 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2023، بانخفاض نسبته 14.5%.

وعلى صعيد أغراض الترخيص، فقد بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية نحو 591 ألف م²، مقارنة مع نحو 704 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2023، بانخفاض نسبته 16.1%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية نحو 127.1 ألف م²، مقارنة مع نحو 81.7 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2023، بارتفاع نسبته 55.6%. وعليه فقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 82.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة و 17.7% للأغراض غير السكنية.

وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 73.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال عام 2024، بارتفاع نسبته 17.1% خلال نفس الفترة من عام 2023، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 18.9%، بانخفاض نسبته 36.1% عن نفس الفترة من عام 2023، وإقليم الجنوب ما نسبته 7.3%، بانخفاض نسبته 1.4% عن نفس الفترة من العام 2023.

الشكل (1): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم

خلال شهر كانون الثاني من عامي 2023 و 2024

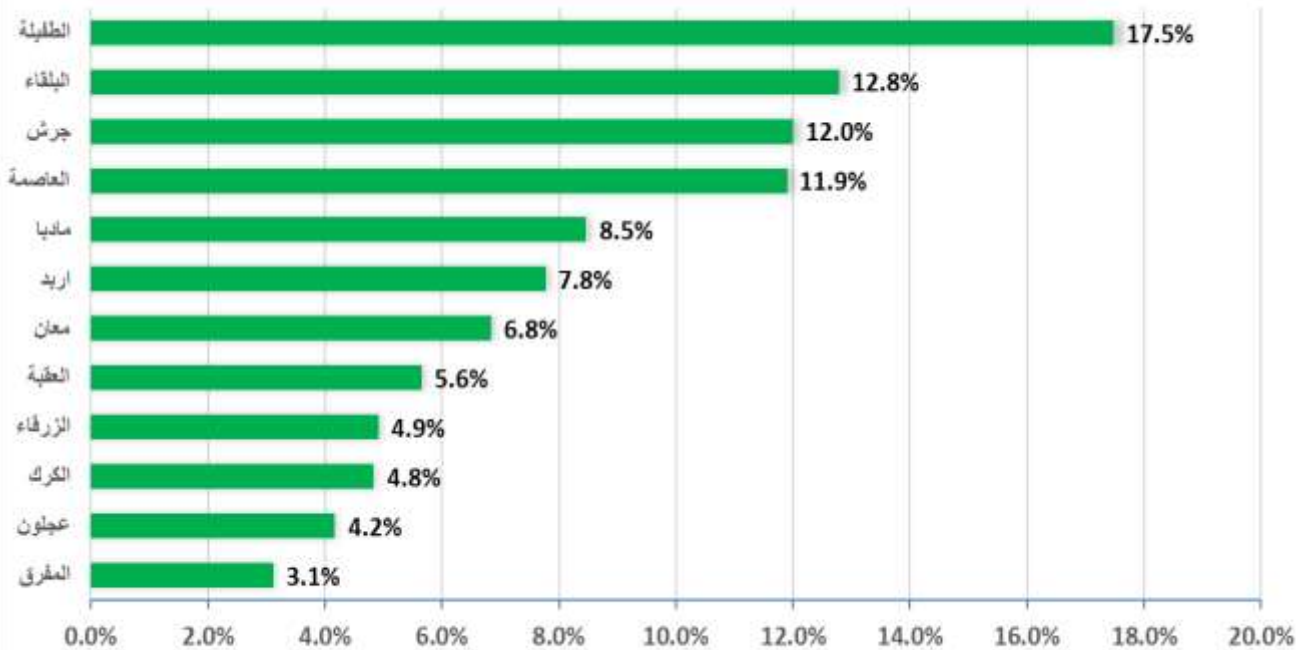


أما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظات، فقد سجلت محافظة الطفيلة أعلى نسبة إذ بلغت 17.5%، وبمساحة مقدارها 0.099 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة المفرق أقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 3.1%، وبمساحة مقدارها 0.018 م² لكل فرد.

جدول (1): حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية خلال شهر كانون الثاني 2024 حسب المحافظة

المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن م ²	نصيب الفرد الواحد من المساحة المرخصة م ² في الشهر	نسبة حصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
الطفيلة	116,200	11,481	0.099	17.5%
البلقاء	593,200	42,870	0.072	12.8%
جرش	286,000	19,501	0.068	12.1%
العاصمة	4,834,500	325,064	0.067	11.9%
مادبا	228,200	10,915	0.048	8.5%
اربد	2,135,400	93,728	0.044	7.8%
معان	191,100	7,386	0.039	6.8%
العقبة	227,000	7,243	0.032	5.6%
الزرقاء	1,646,600	45,700	0.028	4.9%
الكرك	381,900	10,429	0.027	4.8%
عجلون	212,500	5,005	0.024	4.2%
المفرق	663,400	11,673	0.018	3.1%
المجموع	11,516,00	590,995	0.051	

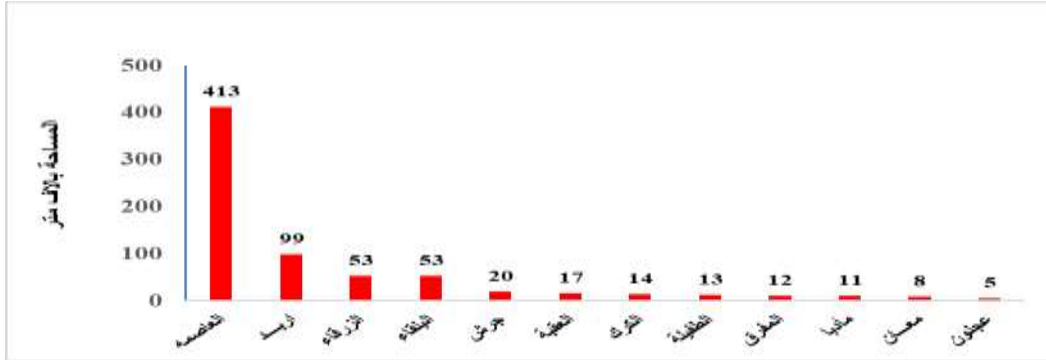
الشكل (2): التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية لشهر كانون الثاني 2024 حسب المحافظة



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 67.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال شهر كانون الثاني 2024، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 32.7%. وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 483 الف م²، مقابل نحو 508 الف م² خلال نفس الفترة من عام 2023، بانخفاض نسبته (4.9%).

الشكل (3): مساحة الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال شهر كانون الثاني 2024

(بالألف متر مربع)



جدول (2) عدد الرخص المصدرة خلال عامي 2023 و 2024

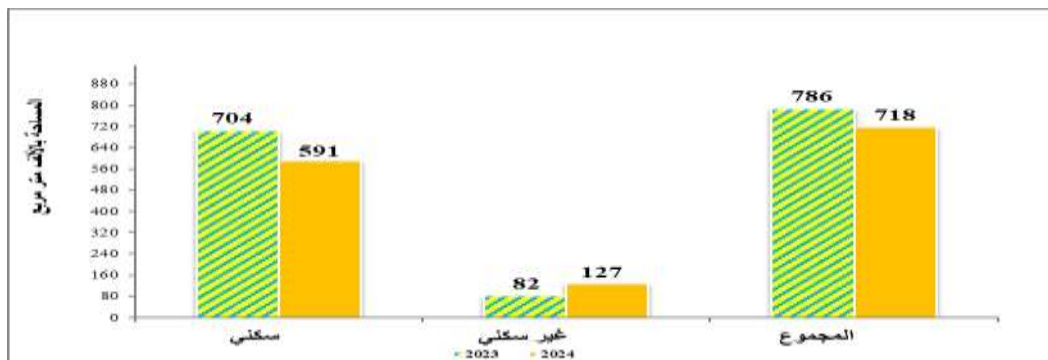
نسبة التغير في عدد الرخص	2024	2023	الشهر
	عدد الرخص	عدد الرخص	
(-14.5)	1,818	2,126	كانون الثاني

جدول (3) مساحة الأبنية ونسبة التغير في المساحات المرخصة خلال عامي 2023 و 2024

نسبة التغير في المساحات المرخصة	2024	2023	الشهر
	المساحة (الف م ²)	المساحة (الف م ²)	
(-8.7)	718	786	كانون الثاني

الشكل (4): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال شهر كانون الثاني من عامي 2023 و 2024

عامي 2023 و 2024



الشكل (5): مساحة الأبنية المرخصة الشهرية خلال

عامي 2023 و2024 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء، بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

إن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها.